ج — لم تصل هذه الجماعات في ظروف متشابهة: لا من حيث دوافع « المجيء » ولا « ظروف المجيء » المحلية والعالمية ، ولا ظروف « الاستيعاب » في فلسطين المحتلة . د — ان وسائل « الاستيعاب » الصهيونية قد فشلت ، وستفشل .

اما شرط توفر اللغة الواحدة فهو مفقود لكون اللغة العبرية « غير السائدة » وانما الرسمية والمستخدمة الان هي لغة قديمة ، ميتة ، واعاد الصهاينة احياءها قصدا ، وهو عمل ضد التاريخ ، ولذا لن ينجح . وتقول الخبرة التاريخية انه لا يمكن صك لغة حسب الطلب ، لانها نتاج النشاط التاريخي للجماهير .

ويسهب المؤلف في تحليل الشروط التي لا بد من توفرها لكي يمكن القول بان هذه « الارض » هي وطن هذا «الشعب» . وينظر الى هذه الشروط من زاوية وعي الطبيعة ووعي الحياة الاجتماعية كنتاج للتطور الاجتماعي وينشأ عن متطلبات الانتاج الاجتماعي ويوجد في المجتمع فقط وللمجتمع، ولهذا كان وعيا اجتماعيا . وان الشعور بالانتماء الى ارض بعينها .. وطن ، هو جزء من الوعي الاجتماعي الذي يجمع بين الوعي الاعتيادي والوعي العلمي بالواقع ، وفقا لتعبير انجلز . ويخضع هذا « الوعي الاجتماعي » لعملية التبادل الجدلية في التأثر والتأثير بالواقع الفعلي . ومن ثم يبدو جليا خطأ الفكرة القائلة « بالقومية اليهودية » ، فلم يحدث ان كان « لليهود »نشاط اجتماعي منفصل عن بقية الشعوب التي عاشوا بينها وفوق نفس الارض معها .

فهل يمكن ان تقوم الارض التي اغتصبها الصهاينة بدور الوطن لهم ؟ ويأتي الجواب بالنفي لان : ١ — ارض فلسطين لم تبق طوال الفي عام في الوعي الاجتماعي للذين قدموا الى ارضها بعد ذلك . ولم تكن دافعا لهم بالمجيء . ٢ — لا يمكن ان يدعي احد انهناك تصورا واحدا لحدود هذا « الوطن » لدى القاطنين على ارض فلسطين المحتلة . ٣ — لا يمكن ان ننشأ بين هذا التجمع البشري الصهيوني وبين الارض القاطن عليها علاقة تاريخية من خلال النشاط الانتاجي له .

وهل يمكن لتجمع يفتقر الى التآلف التاريخي واللغة الواحدة والارض المحددة كوطن ان تكون له ثقافة مشتركة ؟

ان فرض لغة ميتة ، وبالتالي غياب لغة واحدة ، انما يعني ايضا غياب ثقافة مشتركة واحدة لهذه الجماعات . علاوة على الفروقات الثقافية بين الاشكنازيم والسفارديم ، وانتماء كل منهما الى خلفيات ثقافية متفاوتة ، ووجود التضارب الثقافي داخل هاتين المجموعتين .

ويبقى ان اقتصاد الكيان الصهيوني قد قام على تبرعات ، وديون ، ورؤوس اموال مصدرة ، وارض مغتصبة . اي في كلمات اخرى اوضح ان « اسرائيل » هي مجرد فرع بنك او قاعدة عسكرية او منشأة من المنشآت التي تقيمها الامبريالية في مكان ما ، وتصرف عليها لتحقيق هدف اخر . ويقر الجميع بان « الاقتصاد » الصهيوني كله في فلسطين المحتلة ، بما في ذلك القطاع الخاص ، يعتمد على المساهمات الخارجية ، وهذه تتدفق اساسا عبر مسالك تسيطر عليها الدولة .

من هنا يطرح المؤلف ان ليس امام التجمع الصهيوني الحالي ، كظاهرة عابرة في تاريخ المنطقة الا **التمثل** في فلسطين العربية الديمقراطية.

ويصل المؤلف في الفصل السابع الى « طرح تقدير « جديد » لطبيعة الصراع الذي يحكم الكيان الصهيوني من داخله ، اي طبيعة التناقض الداخلي فيه ، وذلك باعتباره صراعا « عرقيا » لا « صراعا طبقيا » ، وان هذا التجمع البشري ليس مقسما الى طبقات (بالمعنى العلمي للكلمة) وانما هو مقسم وسينقسم الى مجموعات بشرية تتمايز في البداية على اساس التقسيم « العرقي» (اشكنازيم وسفارديم) لتتطور من خلال هذا الصدام الى مجموعتين واضحتين « اوروبية » و « شرقية » . تنضم الاخيرة منها الى المعسكر العربي انتماء وتعرضا للقهر . ومن ثم نضالا وثورة » .

ويبنى هذا الاستنتاج على اساس ان الطبيعة الاستيطانية للعدو الصهيوني تتناقض حتما مع فكرة تقسيم المستوطنين الصهاينة الى مستغل ومستغل ، وما يترتب على هذه الفكرة من خطة